

# خارج الفقہ

١٠-١٢-١٤٠١ القول في تروك الإحرام ١٨

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

# القول فی ترک الإحرام

- القول فی ترک الإحرام
- و المحرمات منه أمور

## الأول - صيد البر

- الأول - صيد البر اصطیادا و أكلا - و لو صاده محل - و إشارة و دلالة و إغلاقا و ذبحا و فرخا و بیضة،
- فلو ذبحه كان میتة، على المشهور و هو أحوط\*،
- و الطيور حتى الجراد بحکم الصيد البری،
- و الأحوط\*\* ترک قتل الزنبور و النحل إن لم يقصدا إيذاءه،
- و فی الصيد أحكام كثيرة تركناها لعدم الابتلاء بها.
- \* بل هو الأقوی، نعم ذبیحة المحرم طاهر و إن كان حرام أكله.
- \*\* بل الأقوی ترک قتل كل حیوان موذی ما لم يخاف منه.

• الثاني - النساء وطءاً و تقبيلاً و لمسا و نظراً بشهوة، بل كل لذة و تمتع منها. \*

• \* بل الرجال ايضاً للنساء وطءاً و تقبيلاً و لمساً و نظراً بشهوة، بل كل لذة و تمتع منه.

• و المراد من ذلك هو الزوج أو الزوجة أو الأمة و إلا فسائر الناس أجنبي أو أجنبية و الإلتذاذ بشهوة معهم حرام مطلقاً و لو لم يكن محرماً.

## لو جامع في إحرام عمره التمتع

- مسألة ١ لو جامع في إحرام عمره التمتع \* قبلًا أو دبرًا بالأنتى أو الذكر عن علم و عمد فالظاهر عدم بطلان عمرته، و عليه الكفارة، لكن الأحوط إتمام العمل و استئنافه لو وقع ذلك قبل السعي، و لو ضاق الوقت حج أفرادًا و أتى بعده بعمره مفردة، و أحوط من ذلك إعادة الحج من قابل و لو ارتكبه بعد السعي فعليه الكفارة فقط، و هي على الأحوط بدنة من غير فرق بين الغنى و الفقير.
- \* لو جامع في إحرام العمره المفردة أو عمره التمتع قبلًا أو دبرًا بالأنتى أو الذكر عن علم و عمد فالأقوى بطلان عمرته لو وقع ذلك قبل السعي و عليه الكفارة و لا يجب عليه إتمام العمل بل يجب استئنافه و لو ضاق الوقت حج أفرادًا و أتى بعده بعمره مفردة و لو وقع ذلك بعد السعي فالظاهر عدم بطلان عمرته، و عليه الكفارة فقط و هي على الأحوط بدنة من غير فرق بين الغنى و الفقير.

## لو جامع في إحرام حج التمتع

مسألة ٢ لو ارتكب إحرام الحج عالما عامداً ذلك في **بطل** حجه إن كان قبل وقوف عرفات بلا إشكال، وإن كان بعده وقبل الوقوف بالمشعر فكذلك على الأقوى، فيجب عليه في الصورتين إتمام العمل والحج من قابل، وعليه الكفارة، وهي بدنة\*، ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشعر فإن كان قبل تجاوز النصف من طواف النساء **صح** حجه وعليه الكفارة وإن كان بعد تجاوزه عنه صح ولا كفارة على الأصح.

\* ويستحب سوق البدنة ونحرها يوم الأضحى وعليهما أن يفترقا في هذا الحج وفي الحج القابل إذا بلغا ذلك المكان حتى تحقق الذبح يوم الأضحى ومعنى الافتراق ألا يخلوا إلا ومعهما ثالث.

## لو قبّل أو نظر أو لامس امرأة بشهوة

• مسألة ٣ لو قبّل امرأة بشهوة فكفارته بدنة، وإن كان بغير شهوة فشاء\* و إن كان الأحوط بدنة، و لو نظر الى أهله بشهوة فأمنى فكفارته بدنة على المشهور، و إن لم يكن بشهوة فلا شيء عليه و لو نظر الى غير أهله فأمنى فالأحوط أن يكفر بدنة مع الإمكان، و إلا فببقرة، و إلا فبشاء و لو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة، و الأحوط بدنة و كفاية الشاء لا تخلو من قوة، و إن لم يمن فكفارته شاء.

• \*على الأحوط و إن كان البدنة أكثر احتياطاً.

## لو جامع امرأته المحرمة

- مسألة ٤ لو جامع امرأته المحرمة فإن أكرهها فلا شيء عليها و عليه كفارتان، و إن طاوعته فعليها كفارة و عليه كفارة.



كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل أو غفلة أو نسيان

- مسألة ٥ كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل بالحكم أو غفلة أو نسيان لا يبطل به حجه و عمرته و لا شيء عليه.

## الثالث - إيقاع العقد

- الثالث - إيقاع العقد \* لنفسه أو لغيره و لو كان محلا و إن لا يبعد جوازها\*\*،
- و لو عقد لنفسه في حال الإحرام حرمت عليه دائما مع علمه بالحكم، و لو جهله فالعقد باطل لكن لا تحرم عليه دائما. و الأحوط ذلك سيما مع المقاربة.
- \* أي عقد النكاح.
- \*\* بل بعيد جداً.

## الخطبة في حال الإحرام

- مسألة ٦ تجوز الخطبة في حال الإحرام، و الأحوط \* تركها، و يجوز الرجوع في الطلاق الرجعي.

- \* استحباباً.

## لو عقد محلاً على امرأة محرمة

- مسألة ٧ لو عقد محلاً على امرأة محرمة\* فالأحوط ترك الوقاع و نحوه، و مفارقتها بطلاق\*\*، و لو كان عالماً\*\*\* بالحكم طلقها و لا ينكحها أبداً.

• \*العقد باطل فالوقاع حرام و لا حاجة إلى الطلاق.

• \*\*قد مر أن العقد باطل فلا حاجة إلى الطلاق.

• \*\*\*لو كانت المرأة المحرمة عالمة بالحكم فالعقد باطل و تحرم عليه أبداً و لو كانت جاهلة فالعقد باطل و لكن لا تحرم عليه أبداً.

## لو عقد لمحرم فدخل بها

- مسألة ٨ لو عقد لمحرم فدخل بها **فمع علمهم بالحكم** فعلى كل واحد منهم كفارة، وهي بدنة،
- و لو لم يدخل بها فلا كفارة على واحد منهم
- و لا فرق فيما ذكر بين كون العاقد و المرأة محلين أو محرمين،
- و لو علم بعضهم الحكم دون بعض يكفر العالم عن نفسه دون الجاهل.

## عدم الفرق بين العقد الدائم و المنقطع

- مسألة ٩ الظاهر عدم الفرق فيما ذكر من الأحكام بين العقد الدائم و المنقطع\*.

- \* على الأحوط.

## الرابع - الاستمناء

- الرابع - الاستمناء بيده أو غيرها بأيّة وسيلة\*،
- فإن أمني فعليه بدنة
- و الأحوط\*\* بطلان ما يوجب الجماع بطلانه على نحو ما مرّ.
- \*على الأقوى لو انتهى إلى الإمناء و على الأحوط وجوباً لو لم ينته.
- \*\* استحباباً.

## الخامس - الطيب

- الخامس - الطيب بأنواعه حتى الكافور صبغا و إطلاء و بخورا على بدنه أو لباسه\* و لا يجوز لبس ما فيه رائحته، و لا أكل ما فيه الطيب كالزعفران و الأقوى عدم حرمة الزنجبيل و الدارصيني، و الأحوط الاجتناب.

- \* إِنَّمَا يَحْرَمُ مِنَ الطَّيِّبِ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ - الْمَسْكُ وَ الْعَنْبَرُ وَ الْوَرَسُ وَ الزَّعْفَرَانُ - غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْإِجْتِنَابَ عَنِ الْأَدْهَانِ الطَّيِّبَةِ بِأَنْوَاعِهِ عَلَى الْأَحْوِطِ.



## يجب الاجتناب عن الرياحين

- مسألة ١٠ يجب الاجتناب عن الرياحين أى كل نبات فيه رائحة طيبة\* إلا بعض أقسامها البرية كالخزامى، و هو نبت زهره من أطيب الأزهار على ما قيل، و القيصوم و **الشيخ** الشيخ و الإذخر، و يستثنى من الطيب خلوق الكعبة، و هو مجهول عندنا، فالأحوط\*\* الاجتناب من الطيب المستعمل فيها.

- \* و إن كان الأقوى عدم وجوبه
- \*\* استحباباً

## لا يجب الاجتناب عن الفواكه الطيبة الريح

- مسألة ١١ لا يجب الاجتناب عن الفواكه الطيبة الريح كالتفاح و الأترج أكلا و استشماما و إن كان الأحوط ترك استشمامه.

## ما يستشم من العطر في سوق العطارين

- مسألة ١٢ يستثنى ما يستشم من العطر في سوق العطارين بين الصفا و المروءة، فيجوز ذلك\*.
- \* لا يبعد اسراء هذا الاستثناء بالنسبة الى ما يستشم من العطر في المطاف.

## لو اضطر إلى لبس ما فيه الطيب

- مسألة ١٣ لو اضطر إلى لبس ما فيه الطيب أو أكله أو شربه يجب إمساك أنفه\*، و لا يجوز إمساك أنفه من الرائحة الخبيثة، نعم يجوز الفرار منها و التنحي عنها.
- \* لأنه ليس مضطرا الى شم الطيب.

## بيع الطيب و شرائه

- مسألة ١٤ لا بأس ببيع الطيب و شرائه و النظر اليه. لكن يجب الاحتراز عن استشمامه.

## كفارة استعمال الطيب

- مسألة ١٥ كفارة استعمال الطيب شاء على الأحوط\*، و لو تكرر منه الاستعمال فان تخلل بين الاستعمالين الكفارة تكرر، و إلا فإن تكرر في أوقات مختلفة فالأحوط الكفارة، و إن تكرر في وقت واحد لا يبعد كفاية الكفارة الواحدة.

- \* الْمُحْرَمَ إِذَا اسْتَعْمَلَ الطَّيْبَ أَكْلًا أَوْ شَمًّا أَوْ ادَّهَانًا مُتَعَمِّدًا لَزِمَهُ شَاءَ وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا لَزِمَهُ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ وَ إِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

## السادس - لبس المخيط للرجال

- السادس - لبس المخيط للرجال كالقميص و السراويل و القباء و أشباهها بل لا يجوز لبس ما يشبه بالمخيط كالقميص المنسوج و المصنوع من اللبد، و الأحوط الاجتناب من المخيط و لو كان قليلا كالقلنسوة و التكة\*، نعم يستثنى من المخيط شد الهميان المخيط الذى فيه النقود\*\*\*.

• \* و إن كان الأقوى جوازه.

• \*\* و يجوز لبس الإزار أو الرداء اللذين يكونان مخيطين فى الوسط أو فى الأطراف أو مرفوفين أو مرقوعين.

## السادس - لبس المخيط للرجال

- مسألة ١٦ لو احتاج إلى شد فتقه بالمخيط جاز، لكن الأحوط الكفارة\*، و لو اضطر إلى لبس المخيط كالقباء و نحوه جاز و عليه الكفارة.

- \* شد الفتق أو مثله بالمخيط جاز مطلقا و لا كفارة له.



## يجوز للنساء لبس المخيط

- مسألة ١٧ يجوز للنساء لبس المخيط بأىّ نحو كان، نعم لا يجوز لهن لبس القفازين.

## كفارة لبس المخيط

- مسألة ١٨ كفارة لبس المخيط شاء، فلو لبس المتعدد ففي كل واحد شاء، و لو جعل بعض الألبسة في بعض و لبس الجميع دفعة واحدة فالأحوط الكفارة لكل واحد منها، و لو اضطر إلى لبس المتعدد جاز و لم تسقط الكفارة.
- مسألة ١٩ لو لبس المخيط كالقميص مثلا و كفر ثم تجرد عنه و لبسه ثانيا أو لبس قميصا آخر فعليه الكفارة ثانيا، و لو لبس المتعدد من نوع واحد كالقميص أو القباء فالأحوط تعدد الكفارة و إن كان ذلك في مجلس واحد.

## السابع - الاکتحال بالسواد

- السابع - الاکتحال بالسواد إن كان فيه الزینة و إن لم یقصدھا\*، و لا یترک الاحتیاط بالاجتناب عن مطلق الکحل الذی فيه الزینة، و لو کان فيه الطیب فالأقوی حرمته.
- \* الظاهر أن الزینة محرمة علی المحرم و المحرمة بأی شکل کان.

## السابع - الاكتهال بالسواد

- مسألة ٢٠ لا تختص حرمة الاكتهال بالنساء، فيحرم على الرجال أيضا.
- مسألة ٢١ ليس في الاكتهال كفارة، لكن لو كان فيه الطيب فالأحوط التكفير.
- مسألة ٢٢ لو اضطر إلى الاكتهال جاز.

## الثامن - النظر في المرأة

- الثامن - النظر في المرأة من غير فرق بين الرجل و المرأة\*، و ليس فيه الكفارة، لكن يستحب بعد النظر إن يلبس، و الأحوط الاجتناب عن النظر في المرأة و لو لم يكن للتزيين.
- \* قد مر أن الظاهر حرمة الزينة على المحرم و المحرمة بأى شكل كان و منها النظر في المرأة للزينة و إلا فصرف النظر في المرأة ليس به بأس على الأقوى.

## الثامن - النظر في المرأة

• مسألة ٢٣ لا بأس بالنظر إلى الأجسام الصقيلة و الماء الصافي مما يرى فيه الأشياء\*، و لا بأس بالمنظرة\*\* إن لم تكن زينة و إلا فلا تجوز.

• \* قد مر أن الظاهر حرمة الزينة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان و منها النظر في الأجسام الصقيلة و الماء الصافي مما يرى فيه الأشياء للزينة و إلا فصرف النظر فيها ليس به بأس على الأقوى.

• \*\* أي النظارة

## التاسع - لبس ما يستر جميع ظهر القدم

- التاسع - لبس ما يستر جميع ظهر القدم كالخف و الجورب و غيرهما\* و يختص ذلك بالرجال و لا يحرم على النساء، و ليس فى لبس ما ذكر كفارة. و لو احتاج إلى لبسه فالأحوط\*\*\* شق ظهره.
- \* الظاهر أن الحرام للرجال لبس الخف و الجورب و ما شابههما و لا حرمة فى ستر ظهر القدم بغيرها.
- \*\*\* مستحباً.

- العاشر - الفسوق،
- و لا يختص بالكذب، بل يشمل السباب و المفاخرة.
- أيضا، و ليس في الفسوق كفارة، بل يجب التوبة عنه، و يستحب الكفارة بشيء، و الأحسن ذبح بقرة.



## الحادى عشر - الجدال

- الحادى عشر - الجدال،
- و هو قول: «لا و الله» و «بلى و الله» و كل ما هو مرادف لذلك فى أى لغة كان إذا كان فى مقام إثبات أمر أو نفيه، و لو كان القسم بلفظ الجلالة أو مرادفه فهو جدال،
- و الأحوط إلحاق سائر أسماء الله تعالى كالرحمن و الرحيم و خالق السماوات و نحوها بالجلالة،
- و أما القسم بغيره تعالى من المقدسات فلا يلحق بالجدال.

## كفارة الجدل

- مسألة ٢٤ لو كان في الجدل صادقا فليس عليه كفارة إذا كرر مرتين،  
و في الثالث \* كفارة و هي شاء،
- و لو كان كاذبا فالأحوط\*\* \* التكفير في المرة بشاء، و في المرتين  
ببقرة، و في ثلاث مرات ببدنة، بل لا يخلو من قوة.
- \* إذا كان في مورد واحد متتابعاً
- \*\* و الأقوى هو وجوب الكفارة في الجدل كاذباً لو كرر أكثر من  
مرتين في مورد واحد متتابعاً و كفارته بقرة و إن كان الجزور أحوط  
نعم لو جادل كاذباً مرة أو مرتين فالإحتياط الواجب يقتضى الكفارة  
بشاء.

## لو جادل فكفر

- مسألة ٢٥ لو جادل بكذب فكفر ثم جادل ثانيا فلا يبعد وجوب شاء لا بقرة، و لو جادل مرتين فكفر بقرة ثم جادل مرة أخرى فالظاهر أن كفارته شاء، و لو جادل في الفرض مرتين فالظاهر أنها بقرة لا بدنة\*.
- \* قد مر في المسألة السابقة أن الجدال إذا كان في مورد واحد متتابعاً يوجب الكفارة و حينئذ لا معنا لما فرضه الماتن كسائر الفقهاء رضوان الله عليهم فتأمل.

## لو جادل فكفر

- مسألة ٢٦ لو جادل صادقاً زائداً على ثلاث مرات فعليه شاء،
- نعم لو كفر بعد الثلاث ثم جادل ثلاثاً فما فوقها يجب عليه كفارة أخرى
- و لو جادل كاذباً عشر مرات أو أزيد فالكفارة بدنة، نعم لو كفر بعد الثلاثة أو أزيد ثم جادل تكررت على الترتيب المتقدم\*.
- \* قد مر في المسألة السابقة أن الجدل إذا كان في مورد واحد متتابعاً يوجب الكفارة و حينئذ لا معنا لما فرضه الماتن كسائر الفقهاء رضوان الله عليهم فتأمل.

## الجدال في مقام الضرورة

- مسألة ٢٧ يجوز في مقام الضرورة لإثبات حق أو إبطال باطل القسم بالجلالة و غيرها\*.
- \* سواء كان مورد القسم الأمور الاعتقادية كما إذا قسم في التقية أو الحقوق المالية أو القسامة في القصاص أو الدية

## الثاني عشر - قتل هوام الجسد

- الثاني عشر - قتل هوام الجسد من القملة و البرغوث و نحوهما، و كذا هوام جسد سائر الحيوانات\*، و لا يجوز إلقاؤها من الجسد و لا نقلها من مكانها إلى محل تسقط منه\*\*، بل الأحوط\*\*\* عدم نقلها إلى محل يكون معرض السقوط، بل الأحوط الأولى أن لا ينقلها إلى مكان يكون الأول أحفظ منه، و لا يبعد عدم الكفارة في قتلها، لكن الأحوط الصدقة بكف من الطعام.
- \* قد مر (في تحريم الصيد) أن الأقوى ترك قتل كل حيوان موذى ما لم يخاف منه فلا يجوز قتل هوام الجسد و هوام جسد سائر الحيوانات ما لم يكن موجبا للأذى
- \*\* هذا موافق للإحتياط و إن كان الجواز لا يخلو عن قوة.
- \*\*\* مستحبا

## الثالث عشر - لبس الخاتم للزينة

- الثالث عشر - لبس الخاتم للزينة\*، فلو كان للاستحباب أو الخاصية فيه لا للزينة لا إشكال فيه\*\*، و الأحوط ترك استعمال الحناء للزينة، بل لو كان فيه الزينة فالأحوط تركه و إن لم يقصدها، بل الحرمة في الصورتين لا تخلو من وجه و لو استعمله قبل الإحرام للزينة أو لغيرها لا إشكال فيه و لو بقي أثره حال الإحرام\*\*\*، و ليس في لبس الخاتم و استعمال الحناء كفارة و إن فعل حراما.
- \* قد مر في مسألة الاكتمال أن الظاهر أن الزينة محرمة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان فلبس الخاتم الذي يعد زينة محرمة و إن لم يكن بقصدها.
- \*\* لو لم يعد زينة و إلا فحرام.
- \*\*\* لو بقي أثره حال الإحرام و عد زينة ففيه إشكال.

## الرابع عشر - لبس المرأة الحلى للزينة

- الرابع عشر - لبس المرأة الحلى للزينة، فلو كان زينة فالأحوط تركه و إن لم يقصدها، بل الحرمة لا تخلو عن قوة\*، و لا بأس بما كانت معتادة به قبل الإحرام\*\*، و لا يجب إخراجه، لكن يحرم عليها إظهاره للرجال حتى زوجها، و ليس في لبس الحلى كفارة و إن فعلت حراما.
- \* قد مر في مسألة الاكتحال أن الظاهر أن الزينة محرمة على المحرم و المحرمة بأي شكل كان فلبس المحرم أو المحرمة الذي يعد زينة محرم و إن لم يكن بقصدها.
- \*\* بل الظاهر أنه لا بأس بما كانت خفية و إن لم تكن معتادة به قبل الإحرام لعدم كونها زينة و ما كانت ظاهرة مشهورة فهي محرمة و إن كانت معتادة به قبل الإحرام لكونها زينة.



## الخامس عشر - التدهين و إن لم يكن فيه طيب

- الخامس عشر - التدهين \* و إن لم يكن فيه طيب،
- بل لا يجوز التدهين بالمطيب قبل الإحرام لو بقى طيبه إلى حين الإحرام، و لا بأس بالتدهين مع الاضطرار \*\*، و لا بأكل الدهن إن لم يكن فيه طيب، و لو كان فى الدهن طيب فكفارته شاء حتى للمضطر به، و إلا فلا شىء عليه.
- \* أى استعمال الدهن للمحرم.
- \*\* لو زال الإضطرار بالدهن غير المطيب فلا يجوز التدهين بالمطيب و إلا فيجوز.

## السادس عشر - إزالة الشعر

- السادس عشر - إزالة الشعر كثيرة وقليله حتى شعرة واحدة عن الرأس و اللحية و سائر البدن بحلق أو نتف أو غيرهما بأيّ نحو كان و لو باستعمال النورة، سواء كانت الإزالة عن نفسه أو غيره و لو كان محلاً.

## إزالة الشعر للضرورة أو حال الوضوء أو الغسل

- مسألة ٢٨ لا بأس بإزالة الشعر للضرورة كدفع القملة و إيدائه العين مثلا، و لا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء أو الغسل بلا قصد الإزالة.

## كفارة إزالة الشعر

- مسألة ٢٩ كفارة حلق الرأس إن كان لغير ضرورة شاء على الأحوط بل لا يبعد ذلك،
- و لو كان للضرورة اثني عشر مدا من الطعام لستة مساكين لكل منهم مدان\*، أو دم شاء أو صيام ثلاثة أيام و الأحوط في إزالة شعر الرأس بغير حلق كفارة الحلق.

• \* أو الصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ يُشْبِعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ

## كفارة نتف الإبطين

- مسألة ٣٠ كفارة نتف الإبطين شاء\*، و الأحوط ذلك في نتف إحداهما\*\*، و إذا مس شعره فسقط شعرة أو أكثر فالأحوط\*\*\* كف طعام يتصدق به.

- \* على الأحوط
- \*\* بل في نتف إحداهما مخير بين الشاء و اطعام ثلاثة مساكين على الأقوى.
- \*\*\* مستحباً.

## السابع عشر - تغطية الرجل رأسه بكل ما يغطيه

- السابع عشر - تغطية الرجل رأسه\* بكل ما يغطيه حتى الحشيش و الحناء و الطين و نحوها على الأحوط فيها\*\*، بل الأحوط أن لا يضع على رأسه شيء يغطي به رأسه، و فى حكم الرأس بعضه، و الأذن من الرأس ظاهرا فلا يجوز تغطيته، و يستثنى من الحكم عصام القربة و عصابة الرأس للصداع.

- \* بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقنسوة أو الخمار.
- \*\* هذا الإحتياط مستحب و كذا ما بعده

## ارتماس المحرم فى الماء

- مسألة ٣١ لا يجوز ارتماسه فى الماء و لا غيره من المائعات\*، بل لا يجوز\*\* ارتماس بعض رأسه حتى أذنه فيما يغطيه، و لا يجوز تغطية رأسه عند النوم\*\*\*، فلو فعل غفلةً أو نسياناً أزاله فوراً، و يستحب التلبية حينئذ بل هى الأحوط، نعم لا بأس بوضع الرأس عند النوم على المخدة و نحوها، و لا بأس بتغطية وجهه مطلقاً.
- \* حرمة الإرتماس فى غير الماء مبنى على الإحتياط.
- \*\* بل يجوز على الأقوى.
- \*\*\* بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقنسوة أو الخمار.

## كفارة تغطية الرأس

• مسألة ٣٢ كفارة تغطية الرأس بأى نحو شاء\*، والأحوط\*\* ذلك فى تغطية بعضه، والأحوط تكررها فى تكرر التغطية و إن لا يبعد عدم وجوبه حتى إذا تخللت الكفارة، و إن كان الاحتياط مطلوباً فيه جداً.

- \* كفارة تغطية الرأس بما هو المتعارف منه و هو السّتر بالمعتاد كالقلنسوة أو الخمار إطفام مسكين فى يده و الأحوط شاء.
- \*\* مستحباً إلا إذا صدق تغطية الرأس على تغطية بعض الرأس بما هو المتعارف منه.



تغطية الرجل رأسه غفلةً أو سهواً أو نسياناً أو اضطراراً

- مسألة ٣٣ تجب الكفارة إذا خالف عن علم و عمد، فلا تجب على الجاهل بالحكم و لا على الغافل و الساهي و الناسي\*.

- \* بل فلا في موارد جوازه كالإضطرار.

الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما

- الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما \* حتى المروحة\*\* و الأحوط\*\*\* عدم التغطية بما لا يتعارف كالحشيش و الطين، و بعض الوجه في حكم تمامه\*\*\*\*، نعم يجوز وضع يديها على وجهها، و لا مانع من وضعه على المخدة و نحوها للنوم.
- \* مما هو متعارف للحجاب في النساء.
- \*\* هذا مبني على الإحتياط أو كونها متعارفة للحجاب في النساء.
- \*\*\* مستحباً
- \*\*\*\* لو صدق عليها الحجاب المتعارف للنساء.

## وجوب الستر مقدمة

- مسألة ٣٤ يجب ستر الرأس عليها للصلاة ووجب ستر مقدار من أطراف الوجه مقدمة، لكن إذا فرغت من الصلاة يجب رفعه عن وجهها فوراً\*.
- \* قد مر أن تغطية بعض الوجه في حكم تمامه لو صدق عليها الحجاب المتعارف للنساء و لا يصدق الحجاب المتعارف على ستر مقدار من أطراف الوجه فلا يجب رفعه بعد الصلاة و إن كان موافقاً للإحتياط.

الثامن عشر- تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما

- مسألة ٣٥ يجوز\* إسدال الثوب و إرساله من رأسها إلى وجهها إلى أنفها، بل إلى نحرها للستر عن الأجنبي\*، و الأولى الأحوط أن تسدله بوجهه لا يلصق بوجهها و لو بأخذه بيدها\*\*\*.
- \* و لا يجب و إن كان هناك أجنبي، لأن الوجه من مستثنيات الحجاب الواجب فتأمل.
- \*\* الأحوط ترك الإسدال فيما إذا لم يكن هناك أجنبي.
- \*\*\* لإحتمال صدق البرقع أو النقاب عليه فتأمل.

## كفارة تغطية الوجه

- مسألة ٣٦ لا كفارة على تغطية الوجه و لا على عدم الفصل بين الثوب و الوجه و إن كانت أحوط في الصورتين.

## التاسع عشر- التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- التاسع عشر- التظليل فوق الرأس \* للرجال دون النساء، فيجوز لهن بأية كيفية، وكذا جاز للأطفال، ولا فرق في التظليل بين كونه في المحمل المغطى فوقه بما يوجبه أو في السيارة و القطار و الطائرة و السفينة و نحوها المسقفة بما يوجبه،
- \* يحرم على الرجل المحرم التظليل بمعنى احتفاظ نفسه عن الشدائد الجوية كالحر و البرد و الشمس و الريح العاصف، حال طي المنزل و لا فرق فيه بين كونه في المحمل المغطى فوقه بما يوجبه أو في السيارة و القطار و الطائرة و السفينة و نحوها المسقفة بما يوجبه و هذا لا يشمل الشدائد الحاصلة من سرعة سير المركب كالريح العاصف الحاصل من سرعة سير السيارة فتأمل.

## التاسع عشر - التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- و الأحوط عدم الاستظلال\* بما لا يكون فوق رأسه كالسير على جنب المحمل أو الجلوس عند جدار السفينة و الاستظلال بهما و إن كان الجواز لا يخلو من قوة.

- \* بالمعنى الذى تقدم فى الهامش السابق

التاسع عشر- التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- مسألة ٣٧ حرمة الاستظلال مخصوصة بحال السير و طى المنازل من غير فرق بين الراكب و غيره، و أما لو نزل فى منزل كمنى أو عرفات أو غيرهما فيجوز الاستظلال تحت السقف و الخيمة و أخذ المظلة حال المشى فيجوز لمن كان فى منى أن يذهب مع المظلة إلى المذبح أو إلى محل رمى الجمرات و إن كان الاحتياط فى الترك.



## التاسع عشر - التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- مسألة ٣٨ جلوس المحرم حال طي المنزل في المحمل و غيره مما هو مسقف إذا كان السير في الليل خلاف الاحتياط و إن كان الجواز لا يخلو من قوة، فيجوز السير محرماً مع الطائفة السائرة في الليل\*.
- \* قد مر أن التظليل بمعنى احتفاظ النفس عن الشدائد الجوية كالحر و البرد و الشمس و الريح العاصف، حرام على الرجل المحرم حال طي المنزل فلو لم يكن هناك شيء من هذه الشدائد فلا معنى للتظليل فلا حرمة فلو كان السير في الليل و لم يكن هناك برد أو ريح عاصف أو مطر فيجوز الجلوس في المحمل المغطى فوقه أو في السيارة و القطار و الطائفة و السفينة و نحوها المسقفة و قد مر أن هذا لا يشمل الشدائد الحاصلة من سرعة سير المركب كالريح العاصف الحاصل من سرعة سير السيارة فتأمل.

التاسع عشر - التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء

- مسألة ٣٩ إذا اضطر إلى التظليل حال السير لبرد أو حر أو مطر أو غيرها من الأعذار جاز، وعليه الكفارة.

- مسألة ٤٠ كفارة الاستظلال شاء و إن كان عن عذر على الأحوط\* و الأقوى كفاية شاء في إحرام العمرة و شاء في إحرام الحج و إن تكرر منه الاستظلال فيهما.
- \* كفارة الاستظلال شاء، على الأحوط، و إن كان عن عذر.

## العشرون - إخراج الدم من بدنه

- العشرون - إخراج الدم من بدنه \* و لو بنحو الخدش أو المسواك، و أما إخراجُه من بدن غيره كقلع ضرسه أو حجامته فلا بأس به، كما لا بأس بإخراجه من بدنه عند الحاجة و الضرورة، و لا كفارة في الإدماء و لو لغير ضرورة.
- \* على الأحوط.

## الحادى و العشرون - قلم الأظفار و قصها

- الحادى و العشرون - قلم الأظفار و قصها كلا أو بعضا من اليد أو الرجل من غير فرق بين آلاته كالمقراضين و المدية و نحوهما، و الأحوط عدم إزالته و لو بالضرس و نحوه، بل الأحوط عدم قص الظفر من اليد الزائدة أو الإصبع الزائدة و إن لا يبعد الجواز لو علم أنهما زائدان.\*

- \* بل الأقوى عدم جوازه.

## الكفارة في كل ظفر

- مسألة ٤١ الكفارة في كل ظفر من اليد أو الرجل مد من الطعام ما لم يبلغ في كل منهما العشرة\*، فلو قص تسعة أظفار من كل منهما فعليه لكل واحد مد\*\*.
- \* ما لم يبلغ في كل من اليد أو الرجل كل أصابعه سواء كان عشرة أو أقل أو أكثر.
- \*\* فلو قص أقل من كل أظفار كل منهما فعليه لكل واحد مد

## الكفارة لقص جميع أظفار

- مسألة ٤٢ الكفارة لقص جميع أظفار اليد شاء، و لقص جميع أظفار الرجل شاء، نعم لو قصهما في مجلس واحد فللمجموع شاء إلا مع تخلل الكفارة بين قص الأول و الثاني فعليه شاتان\*،
- \* فيه تأمل و الأقوى شاء إلا مع صدق المجلسين بتخلل الكفارة فتأمل.

## الكفارة لقص جميع أظفار

- و لو قص جميع أظفار إحداهما و بعض الأخرى فلدجميع شاء، و للبعض لكل ظفر مد، و لو قص جميع إحداهما في مجلس أو مجلسين و جميع الأخرى في مجلس آخر أو مجلسين آخرين فعليه شاتان، و لو قص جميع أظفار يده في مجالس عديدة فعليه شاء، و كذا في قص ظفر الرجل.



## لو كان أظفار يده أو رجله أقل من عشرة

• مسألة ٤٣ لو كان أظفار يده أو رجله أقل من عشرة فقص الجميع فلكل واحد مد، والأحوط دم شاء\*، و لو كانت أكثر فقص الجميع فعليه شاء، وكذا لو قص جميع أظفاره الأصلية على الأحوط\*\*، و لو قص بعض الأصلية و بعض الزائدة فلكل من الأصلية مد، و الأولى الأحوط\*\*\* تكفير مد لكل من الزائدة.

• \* بل الأقوى دم شاء.

• \*\* و إن كان الأقوى مد لكل منها.

• \*\*\* بل الأقوى ذلك.

## لو اضطر إلى قلم أظفاره

- مسألة ٤٤ لو اضطر إلى قلم أظفاره أو بعضها جاز، والأحوط \* الكفارة بنحو ما ذكر.
- \* الأقوى وجوب كف من الطعام لصحيحة معاوية بن عمار (وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ١٦٣)

## الثانی و العشرون - قلع الضرس و لو لم یدم

- الثانی و العشرون - قلع الضرس و لو لم یدم علی الأحوط، و فیہ شاء علی الأحوط.

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- و أمّا قلع الضرس، قال فى النهاية، عليه دم يهريقه (يهرقه خ) و هو فى رواية محمد بن عيسى، عن عدّة من أصحابنا، عن رجل من أهل خراسان، انّ مسألة وقعت، لم يكن عند مواليه فيها شيء (فى خ) محرم قلع ضرسه؟ فكتب عليه السلام: يهريق دما «١»
- و هى مجهولة السائل و المسؤول، و مشتملة على المكاتبه، فلا اعتماد عليها.
- (١) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب بقيه كفارات الإحرام.

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- و أما الحكم الثالث فأسنده فى المنتهى إلى الشيخ و عن ابن الجنيد و ابن بابويه لا بأس به مع الحاجة و لم يوجبا شيئاً قال فى المختلف و الشيخ عول فى ذلك على رواية محمد بن عيسى عن عدة من أصحابنا عن رجل من أهل خراسان أن مسألة وقعت فى الموسم و لم يكن عند مواليك فيها شيء محرم قلع ضرسه فكتب به يوق دما و الاستناد إلى البراءة الأصلية أولى فإن الرواية غير مستندة إلى إمام انتهى

- و بالجملة الرواية ضعيفة لا تصلح لتأسيس حكم شرعى و حملها على الاستحباب غير بعيد.

## الثانی و العشرون - قلع الضرس و لو لم یدم

- و فی قلع الضرس عند الشیخ شاء للخبر، خلافا للصدوق و الإسکافی فلا شیء فیہ، للأصل و للخبر.

## الثانی و العشرون - قلع الضرس و لو لم یدم

- «٢» ٩٥ باب جواز تأديب المحرم عبده و أن يقلع ضرسه مع الحاجة
- ٩٤ - ١٧٠ - ٢ - «٤» محمد بن علی بن الحسین بإسناده عن الحسن الصیقل أنه سأل أبا عبد الله ع عن المحرم تؤذیه ضرسه أ يقلعه فقال نعم لا بأس به.
- أقول: و يأتي ما يدل على عدم جواز قلع الضرس مع الاختيار في الكفارات إن شاء الله تعالى «٥».

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- (٣) - التهذيب ٥ - ٣٨٧ - ١٣٥٣.
- (٤) - الفقيه ٢ - ٣٤٨ - ٢٦٥٣.
- (٥) - ياتى فى الباب ١٩ من أبواب بقیة الکفارات.



## الحسن بن زياد الصيقل

- [١/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي جعفر... / باب الحاء / ١٣١ / ١٣٤١ - ٢٠ - الحسن بن زياد الصيقل
- [١/٢] رجال الطوسي / أصحاب أبي جعفر... / باب الحاء / ١٣٣ / ١٣٨٢ - ٦١ - الحسن بن زياد الصيقل
- [٢/١] أبو محمد كوفي (الكوفي).
- [٣/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب الحاء / ١٨٠ / ١٥٦ - ١٣ - الحسن بن زياد الصيقل
- [٤/١] الكوفي.
- [٥/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب الحاء / ١٩٥ / ٢٤٤٠ - ٢٩٧ - الحسن بن زياد الصيقل
- [٦/١] يكنى أبا الوليد مولى كوفي.
- [٧/١] رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ٢٦ حسن بن رباط الصيقل
- [٨/١] وكنيته أبو الوليد مولى كوفي.

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- و أمّا الحسن الصيقل فالظاهر أنّ المراد منه هو الحسن بن زياد العطار، قال النجاشى: مولى بنى ضبّه كوفى ثقة، روى عن أبى عبد الله عليه السلام.
- و السؤال عن جواز القلع دليل على أنّ المرتكز عند الراوى هو حرمة القلع للمحرم، و لذلك سأل الإمام عن حكم الاضطرار، و قد مرّ فى المسألة السابقة - أى قصّ الظفر - ما هو المراد من الإيذاء، فلاحظ.

## الحسن بن زياد العطار

- [١/١] رجال النجاشي/باب الألف منه/باب الحسن والحسين/٩٤٤٧ - الحسن بن زياد العطار
- [١/٢] مولى بنى ضبة كوفي ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام و قيل الحسن بن زياد الطائي. له كتاب أخبرنا إجازة الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا [الحسن] ابن حمزة قال: حدثنا ابن بطة عن الصفار قال حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى قال: حدثنا محمد بن أبي عمير عن الحسن بن زياد العطار بكتابه.
- [٢/١] فهرست الطوسي/باب الحاء/باب الحسن/١٧٣١٢٧ - الحسن العطار.
- [٣/١] له أصل. رويناه بالإسناد الأول عن ابن أبي عمير عن الحسن العطار.
- [٤/١] فهرست الطوسي/باب الحاء/باب الحسن/١٨٩١٣٢ - الحسن بن زياد.
- [٥/١] له كتاب. رويناه بالإسناد عن حميد عن إبراهيم بن سليمان بن حيان عنه.
- [٦/١] رجال الطوسي/أصحاب أبي عبد.../باب الحاء/٢١٥٥١٨٠ - ١٢ - الحسن بن زياد الضبي
- [٧/١] مولا هم الكوفي.
- [٨/١] رجال الطوسي/أصحاب أبي عبد.../باب الحاء/٢٤٣٩١٩٥ - ٢٩٦ - الحسن بن زياد العطار
- [٩/١] رجال الكشي/الجزء الأول/الجزء الخامس/٧٩٨٤٢٤ - جعفر و فضالة عن أبان عن الحسن بن زياد العطار عن أبي عبد الله (ع) قال قلت إني أريد أن أعرض عليك ديني و إن كنت في حسابي ممن قد فرغ من هذا قال فأتته قال قلت فإني أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده و رسوله و أقر بما جاء من عند الله فقال لي مثل ما قلت و أن عليا إمام فرض الله طاعته من عرفه كان مؤمنا و من جهله كان ضالا و من رد عليه كان كافرا ثم وصفت الأئمة (عليهم السلام) حتى انتهيت إليه فقال ما الذي تريد؟ أ تريد أني أتولاك على هذا فإني أتولاك على هذا.
- [١٠/١] رجال البرقي/أصحاب أبي عبد.../أصحاب أبي عبد.../٢٦ حسن بن زياد العطار
- [١١/١] كوفي.
- [١٢/١] رجال البرقي/أصحاب أبي عبد.../أصحاب أبي عبد.../٤٦ حسن بن زياد العطار
- [١٣/١] رجال ابن داود/الجزء الأول من.../باب الحاء المهملة/٤١٠١٠٧ - الحسن بن زياد العطار
- [١٤/١] مولى بنى ضبة ق [جغ ست كش جش] ممدوح.
- [١٥/١] الخلاصة للحلي/الفصل السادس في الحاء/الباب الأول الحسن/١٣٤١ - الحسن بن زياد العطار
- [١٦/١] و قيل: الطائي الضبي مولى بنى ضبة. ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام

## الثانی و العشرون - قلع الضرس و لو لم یدم

• «١» ١٩ باب أن المَحْرَم إذا قلع ضرسه لزمه دم شاء

• ١٧٥٢٠ - ١ - «٢» محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن عدة من أصحابنا عن رجل من أهل خراسان أن مسألة وقعت في الموسم - لم يكن «٣» عند مواليه فيها شيء محرم قلع ضرسه - فكتب ع يهريق دما.

• (٢) - التهذيب ٥ - ٣٨٥ - ١٣٤٤.

• (٣) - في المصدر - و لم يكن.

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- و الرواية مرسله لا يحتج بها، و الإفتاء بالشاء من الأصحاب ليس على مرحلة جابره لضعف الرواية، لما عرفت من أن الإفتاء بالشاء قليل بين الأصحاب.
- ثم لو قلنا بحجية الرواية و جبر ضعفها بالعمل، فالرواية منصرفه إلى صورة الإدماء، إذ قلما يتفق التفكيك بين قلع الضرس و الإدماء، خصوصا أن القلع بالأدوات القديمة كان عسيرا، فلو عملنا بالمرسله تجب الكفارة فى صورة واحدة و هى الإدماء، لا مطلقا كما عليه المصنف.

## الثانى و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- نعم لو قلنا بإطلاق الرواية و شمولها لصورتى الإدماء و غيره، كان لما ذكر فى المتن وجه.
- ثم إنَّ القول بوجوب الكفارة عند الإدماء فى قلع الضرس لا ينافى عدم وجوب الكفارة بعنوان الإدماء كما مر، لأنَّ العنوانين مختلفان، فالإدماء عنوان و القلع عنوان آخر.

## الثاني و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم

- الثاني و العشرون - قلع الضرس و لو لم يدم على الأحوط\* و فيه شاء على الأحوط\*\*.

• \* و إن كان الأقوى جوازه.

• \*\* و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما

- الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما،
- و يستثنى منه موارد:
- **الأول** ما نبت فى داره و منزله بعد ما صارت داره و منزله، فإن غرسه و أنبته بنفسه جاز قلعهما و قطعهما، و إن لم يغرّس الشجر بنفسه فالأحوط الترك و إن كان الأقوى الجواز، و لا يترك الاحتياط فى الحشيش إن لم ينبته بنفسه، و لو اشترى داراً فيه شجر و حشيش فلا يجوز له قطعهما،
- **الثانى** شجر الفواكه و النخيل سواء أنبته الله تعالى أو الآدمى،
- **الثالث** الإذخر و هو حشيش.



الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما

- (١) هذا الأمر كما وقع التصريح به فى بعض المسائل الآتية لا يكون من محرمات الإحرام بل يكون من أحكام الحرم و يشترك فيه المحرم و المحل و الكلام فيه يقع فى مقامين:
- المقام الأول: فى أصل ثبوت الحكم إجمالاً قال فى الجواهر بعد نفى وجدان الخلاف فيه بل الإجماع بقسميه عليه بل فى المنتهى و عن التذكرة نسبته الى علماء الأمصار.

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين في الحرم و قطعهما

- «٧» ٨٦ بابُ تَحْرِيمِ قَطْعِ الْحَشِيشِ وَ الشَّجَرِ مِنَ الْحَرَمِ لِلْمُحَلِّ وَ الْمُحْرَمِ وَ قَلْعِهِ فَإِنْ فَعَلَ وَجِبَ إِعَادَتُهَا وَ جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لهُمَا
- ١٧٠٦٣ - ١ - «٨» محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله قال: كُلُّ شَيْءٍ يَنْبِتُ فِي الْحَرَمِ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ.

- (٨) - الكافي ٤ - ٢٣٠ - ٢.

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين في الحرم و قطعهما

- ١٧٠٦٤ - ٢ - «١» محمد بن الحسن بإسناده عن موسى بن القاسم عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله ع قال: رأني علي بن الحسين ع و أنا أقلع الحشيش - من حول الفساطيط بمنى - فقال يا بني إن هذا لا يقلع.
- أقول: هذا محمول على كون القلع قبل التكليف و النهي للتنزيه بالنسبة إليه.

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما

- ۱۷۰۶۵ - ۳ - «۲» و عنه عن يزيد بن إسحاق عن هارون بن حمزة عن أبي عبد الله ع قال: إن علي بن الحسين ع كان يتقى - الطَّاقَةَ من العُشْبِ يَنْتَفِها من الحَرَمِ - قال و رأيتُهُ و قد نَتَفَ طَاقَةً - وَ هُوَ يَطْلُبُ أَنْ يُعِيدَهَا مَكَانَهَا.
- أقول: هذا محمولٌ على ما يأتى «۳».

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما

- ۱۷۰۶۶ - ۴ - «۴» و عنه عن عبد الرحمن عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله ع قال: كلُّ شَيْءٍ يَنْبِتُ فِي الْحَرَمِ - فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ - إِلَّا مَا أَنْبَتَهُ أَنْتَ وَ غَرَسْتَهُ.
- و رواه الصدوق بإسناده عن حريز «۵»
- أقول: و تقدم ما يدلُّ على ذلك «۶» و يأتي ما يدلُّ عليه «۷».

الثالث و العشرون - قلع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم و قطعهما

- (١) - التهذيب ٥ - ٣٧٩ - ١٣٢٢.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣٧٩ - ١٣٢٣.
- (٣) - ياتى فى الحديث ٤ الآتى من هذا الباب.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٣٨٠ - ١٣٢٥.
- (٥) - الفقيه ٢ - ٢٥٤ - ٢٣٤٢.
- (٦) - تقدم فى الحديث ١٢ من الباب ٥٠ من ابواب الاحرام و فى الباب ٨٥ من هذه الأبواب.
- (٧) - ياتى فى الأبواب ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ من هذه الأبواب، و فى الباب ١٨ من أبواب بقیة الکفارات.